وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزارة العدل

نشرة الصحافة اليومية

اليوم: الاحد

التاريخ: ٢٦-١-٢٠٢٠

الأنباء
محليات

تعيين 73 مستشاراً وقاضياً في «التمييز» و«الاستئناف» والمحكمة الكلية والنيابة العامة

صدر مرسوم رقم 305 لسنة 2019 بتعيينات قضائية جاء فيه:

● مادة اولى: اولا، يعين التالية اسماؤهم مستشارين بمحكمة التمييز:
● يحيى عبداللطيف احمد موميه
● عبدالله عيد حسن ابراهيم
● زياد محمد محمد احمد غازي
● كمال عبدالله شحاته محمد بركة
● اسامة عباس عبدالفتاح مصطفى
● ناصر رضا عبدالقادر عبدالرازق
● احمد محمد ابراهيم غنيم
● عبدالعزيز السيد علي عبدالوهاب

ثانيا: يعين التالية اسماؤهم بالمكتب الفني لمحكمة التمييز بالدرجة المبينة قرين اسم كل منهم:
● عمرو حامد علي كريم - مستشار
● احمد محمد مختار فرج - قاض من الدرجة الاولى

ثالثا، يعين التالية اسماؤهم مستشارين بمحكمة الاستئناف:
● احمد مغاوري محمد الشافعي
● مدحت محمد يوسف محمد
● هاني مرسي محمود مرسي
● خالد سيد علي السيد عبدالهادي
● اسامة ربيع عثمان محمد
● علاء عبدالباقي عبدالحليم رضوان
● هشام معوض محمد سرحان
● احمد محمد احمد مغازي
● مصطفى نور الدين محمد الحسيني
● اشرف ابراهيم الدسوقي عليوه
● احمد حمدي احمد محمد علي
● ياسر عبدالعزيز علي الجوهري

رابعا، تعين التالية اسماؤهم بالتفتيش القضائي بالدرجة المبينة قرين اسم كل منهم:
● مصطفى محمد مصطفى يونس عامر - مستشار
● محمد عبدالمنعم عبدالرحيم عميرة - مستشار
● محمد حسن حافظ احمد - مستشار
● احمد محمد خليل زيد - مستشار
● هاني محمد احمد عبدالسيد ابوالسعود - مستشار

خامسا، يعين التالية اسماؤهم بنيابة التمييز بالدرجة المبينة قرين اسم كل منهم:
● محمد هشام محمد نصر - رئيس نيابة (ب)
● خالد عبدالجليل ربيعي عبدالجليل - رئيس نيابة (ب)
● محمد عثمان محمد حسن - وكيل نيابة (أ)
● صالح محمد علي عابد حجاب - وكيل نيابة (أ)
● حسين عبدالسميع عبدالمجيد الشيخ - وكيل نيابة (أ)
● خالد عبدالرحيم احمد رشوان - وكيل نيابة (أ)
● ايمن عبدالغني بسيوني عبدالله - وكيل نيابة (أ)
● احمد عبدالله عبدالحميد صالح - وكيل نيابة (أ)
● وليد ابوالوفاء علي حفني الشرقاوي - وكيل نيابة (أ)
● وسام عبدالسلام ابو العلا الطحان - وكيل نيابة (أ)
● محمد عبدالعزيز محمد القط - وكيل نيابة (أ)

سادسا، يعين التالية اسماؤهم بالنيابة العامة بالدرجة المبينة قرين اسم كل منهم:
● محمد طه محمد رشوان - مستشار
● معتز محمد محمد علي زايد - مستشار
● محمد صلاح الدين عبدالجواد جابر - مستشار
● ايمن عبدالله علي مرسي ابوغزالة - رئيس نيابة (ب)
احمد عبدالفتاح السيد نصر - رئيس نيابة (ب)
● هشام حسن عبدالقادر سيد - رئيس نيابة (ب)
● محمد فيض محمد علي - رئيس نيابة (ب)
● احمد الفولي حسين محمد توفيق - رئيس نيابة (ب)
● خالد السيد مرسي محمود الاتربي - رئيس نيابة (ب)
● خالد عبدالسلام محمد عبداللطيف - رئيس نيابة (ب)
● محمد شعبان محمد واعر - رئيس نيابة (ب)
● احمد طاهر عبدالمؤمن السعدني - وكيل نيابة (أ)
● محمد احمد محمد عبدالدايم - وكيل نيابة (أ)
● رامي رمضان علي حمد - وكيل نيابة (أ)
● نبيل عباس قطب سلطان - وكيل نيابة (أ)

سابعا، يعين التالية اسماؤهم بالمحكمة الكلية بالدرجة المبينة قرين اسم كل منهم:
● احمد محمود حلاوة علي سيد - قاض من الدرجة الاولى
● هشام محمود علي السيد - قاض من الدرجة الاولى
● محمود فتحي السعيد رمضان - قاض من الدرجة الاولى
● محمد حسين الشربيني حسين الامام - قاض من الدرجة الاولى
● حسام الدين رمزي حسين عامر - قاض من الدرجة الاولى
هشام علي محمد علي - قاض من الدرجة الاولى
● ناصر محمد عبدالظاهر خليل - قاض من الدرجة الاولى
● محمد عبدالجابر عبدالله علي - قاض من الدرجة الاولى
● احمد محمد عبدالرؤوف ابوشوشة - قاض من الدرجة الاولى
● محمد فتحي احمد عبدالكريم - قاض من الدرجة الاولى
● محمد محمود احمد عيد - قاض من الدرجة الثانية
● عمرو فرج موسى زاهر - قاض من الدرجة الثانية

● مادة ثانية: تسري التعيينات المنصوص عليها في المادة السابقة من تاريخ وصول كل منهم الى الكويت.
● مادة ثالثة: على وزير العدل تنفيذ هذا المرسوم وينشر في الجريدة الرسمية.

كما صدر مرسوم رقم 306 لسنة 2019 بتعيينات قضائية جاء فيه:

● مادة اولى: أولا، يعين التالية اسماؤهم مستشارين بمحكمة التمييز:
● اشرف ابوالعز محمد ابوالعز
● هاشم توفيق هاشم صالح

ثانيا، يعين التالية اسماؤهم مستشارين بمحكمة الاستئناف:
● ابوالفضل احمد هريدي خليفة
● طارق مصطفى محمد حسن اسماعيل
● عبدالحق توفيق عبدربه حسين
● مصطفى محمود هاني زكي

ثالثا، يعين خالد محمود عبدالباقي خالد مستشارا بالتفتيش القضائي.

رابعا، يعين احمد محمود محمود الغاياتي وكيل نيابة (أ) بنيابة التمييز.

خامسا، يعين محمود ابوبكر عبدالفتاح محمد موسى رئيس نيابة (ب) بالنيابة العامة.

سادسا، يعين احمد عبدالعزيز ابراهيم محمد قاضيا من الدرجة الاولى بالمحكمة الكلية.

● مادة ثانية: تسري التعيينات المنصوص عليها في المادة السابقة من تاريخ وصول كل منهم الى الكويت.
● مادة ثالثة: على وزير العدل تنفيذ هذا المرسوم وينشر في الجريدة الرسمية.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	٢٦-١-٢٠٢٠	١٠	١٥٧٥٤

الجريدة
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«العدل»: «التسجيل العقاري» بالمرتبة الـ 45 عالمياً

الفودري لـ الجريدة: الربط مع البلدية سرّع إصدار شهادة أوصاف وتحديد الملكية

محمد راشد

أكد مدير إدارة التسجيل العقاري بوزارة العدل جاسم الفودري أن إدارة التسجيل العقاري حصلت، عن طريق مؤشر تسجيل الملكية الخاص بتحسين بيئة الأعمال، على تصنيف رقم 45 بين دول العالم بتطوير منظومة نقل الملكية، بين إدارات التسجيل العقاري والجهات ذات الصلة.

وقال الفودري، لـ"الجريدة"، إن الكويت صنفت ضمن قائمة الدول العشر الأكثر تحسنا في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2020، بتحسين أنظمتها وتطوير أعمالها والعمل على ترسيخ رؤية سمو أمير البلاد 2035 لجعل الكويت مركزا إقليميا وماليا وتجاريا.

وأضاف ان الإدارة بصدد تدشين خدمة تقديم طلب البيع من خلال الموقع الإلكتروني لوزارة العدل بإدخال البيانات المطلوبة والمعلنة عبر الموقع، وفي حال استكمال البيانات والتحقق منها من الموظف الشامل يتم إرسال رسالة نصية لمقدم الطلب لمراجعة الوزارة للتوقيع على عقد البيع الموثق أمام الموظف الشامل.

وتابع: "نعمل حاليا على الربط الإلكتروني مع وزارة التجارة لإصدار مستخرج للشركات ذات المسؤولية المحدودة، للاطلاع عليها من شاشة وزارة العدل دون الحاجة إلى مراجعة وزارة التجارة، اختصارا للدورة المستندية، وتخفيفا للعبء على المستفيدين".

ولفت الفودري إلى أن "الربط الآلي بين أفرع بلدية الكويت

جاسم الفودري

ومركز البلدية الرئيسي وإدارة التسجيل العقاري، ساهم بشكل كبير في تقليل الوقت الزمني المستغرق لإصدار شهادة أوصاف وتحديد الملكية، إذ بذلت الإدارة جهودا كبيرة في تسهيل الإجراءات أمام المراجعين، مثل إمكانية تقديم طلب الحصول على شهادة أوصاف من وزارة العدل إدارة التسجيل العقاري والأفرع التابعة لها دون مراجعة بلدية الكويت، وكذلك إنجاز المعاملة بنفس اليوم في حال استكمال المستندات المطلوبة وحضور البائع والمشتري لدى الموظف الشامل".

خدمة الاستعلام

وأردف: "كما وفرت الإدارة خدمة الاستعلام عن حالة العقار عبر الموقع الالكتروني لوزارة العدل، من خلال إدخال رقم الوثيقة وسنة العقار، ومن ثم تظهر بيانات العقار وحالته في حال وجود رهن من عدمه، وفي حال وجود قيود مثل أحكام أو صحف دعاوى أو حجوزات تظهر رسالة تفيد (بوجود رسائل على العقار يرجى مراجعة إدارة التسجيل العقاري)، وذلك لترسيخ مبدأ الشفافية، وهي خدمة للبائع والمشتري للتأكد من عدم وجود أي قيود على العقار قبل القيام بإجراءات البيع".

وأوضح أنه تم تدشين خدمة متابعة سير المعاملة لدى إدارة التسجيل العقاري عبر الموقع الإلكتروني لوزارة العدل، بحيث تمكن أصحاب الشأن من متابعة المعاملة، ويتبقى فقط على أصحاب العقار مراجعة الإدارة (المكتب الرئيسي)، لتوثيق رقم هاتف صاحب الملكية، مع اصطحاب أصل الوثيقة للتأكد من صفة صاحب الطلب والتقدم بطلب رغبة من المالك بتسجيل رقم هاتفه حتى يتم التواصل عبر نظام الرسائل النصية لأي عملية تتم على عقاره.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	٢٦-١-٢٠٢٠	٢	٤٣٣٣

الأنباء
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

.. وخالد حماد مستشاراً بـ«الفتوى والتشريع»

صدر مرسوم رقم 15 لسنة 2020 بتعيين مستشار بادارة الفتوى والتشريع جاء فيه:

● مادة اولى: يُعين د.خالد سيد محمد محمود حماد مستشارا بادارة الفتوى والتشريع.

● مادة ثانية: يسري هذا التعيين من تاريخ وصول المذكور الى الكويت لتسلم العمل.

● مادة ثالثة: على نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم وينشر في الجريدة الرسمية.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	٢٦-١-٢٠٢٠	١٠	١٥٧٥٤

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

أكدت استمرار جهودها الجادة في محاربة الفساد

«نزاهة»: تأخر التشريعات الخاصة أدى إلى تراجع الكويت في المؤشر

| كتب أحمد عبدالله |

عزت الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» تراجع الكويت في مؤشر مدركات الفساد العالمي، إلى «تأخر صدور جملة من التشريعات القانونية، التي تصب في صالح تحسين موقف الكويت في المؤشر، من بينها قانون تعارض المصالح وقانون حق الاطلاع وتنظيم الحصول على المعلومات، وقانون تنظيم تعيين القياديين وقانون تنظيم تمويل الحملات الانتخابية».

وذكرت «نزاهة» في بيان صحافي، تعليقاً على صدور المؤشر وتراجع ترتيب الكويت فيه، أن «منظمة الشفافية لا تقدم تحليلا خاصا لنتيجة دولة الكويت، ولذلك فإننا نعزي تراجع درجة الكويت إلى أسباب عدة نستقرئ أبرزها التي تتمثل في تواتر أخبار العديد من قضايا الفساد وتداولها والتي أثرت في مستوى الثقة بين المجتمع والدولة، ما يشيع الانطباع إلى عدم إنفاذ القانون في تطبيق الأحكام على الفاسدين واسترداد الأموال حسب توصيات منظمة الشفافية الدولية، إضافة إلى سرعة الانتهاء من بعض التشريعات المقترحة، ومنها قانون الجزاء بغية جعل الرشوة للموظفين العموميين جرما جنائيا، بالإضافة إلى تجريم الرشوة في القطاع الخاص، ومد نطاق المسؤولية الجنائية لتشمل الأشخاص الاعتباريين، وذلك مواكبة للاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بتطوير التدابير اللازمة للوقاية من الفساد».

وأضافت أن «المؤشر يعتمد على 13 مصدراً للمعلومات تصدر من مؤسسات عالمية متخصصة ومستقلة ويرصد كل مصدر نتيجة كل دولة في جوانب محددة من الفساد، والتي تنحصر في أحد عشر وجهاً من أوجه الفساد وقد اعتمد قياس دليل مدركات الفساد لدولة الكويت على 6 مصادر.

> **انتشار أخبار قضايا الفساد أثّر على الثقة بين المجتمع والدولة وأشاع انطباع عدم إنفاذ القانون على الفاسدين**

ويتبين من قراءة نتائج الكويت، وفقا لنتائج المصادر الـ 6، تراجع درجتها 8 درجات في مصدر استطلاع رأي التنفيذيين الصادر عن منتدى الاقتصاد الدولي، كما تراجعت درجة مصدر التنوع الديموقراطي 5 درجات وهو المصدر الذي يقيس أبعاد مُتعددة ومُركبة للفساد الحكومي والتشريعي والقضائي»، لافتة إلى أنه «من جهة أخرى فانه لم يطرأ أي تغيير على درجة الكويت في كل من مصدر دليل المخاطر الدولية وتصنيفات مخاطر الدول وخدمة مخاطر الدول، فيما حققت نتيجة الكويت ارتفاعا ملحوظا في مصدر دليل بيرتلمسان للتحول الذي يقيس محاكمة أو معاقبة أصحاب المناصب العامة من الفاسدين والمتجاوزين على القانون بصرامة وفقاً للقوانين، وكذلك مدى نجاح الحكومة في احتواء الفساد، ووجود أدوات فاعلة تضمن الاستقامة».

واختتمت بالقول: «رغم ما حققته الكويت في العام 2019 من تحسن في مؤشرات عدة تؤثر في المؤشر فلا بد من استمرار الجهود الجادة في هذا المجال، ويتطلب الأمر تعاوناً مستمراً مع جميع الجهات المعنية في تنفيذ استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٢٤-١-٢٠٢٠	٥	١٤٧٦١

الراي

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

فقدت درجة من 100 العام الماضي ليتراجع مركزها من 78 إلى 85 في مؤشر المدركات

الكويت تتراجع في محاربة الفساد... عالمياً

| كتب أحمد عبدالله |

شهدت الكويت تراجعاً في محاربة الفساد، وفق المقياس العالمي، عندما فقدت درجة واحدة في تقييم مؤشر مدركات الفساد العالمي للعام 2019، من 41 إلى 40 من 100، الأمر الذي ترتب عليه تراجع ترتيبها 7 مراتب عالمياً من المركز 78 إلى 85، فيما تراجعت مرتبة واحدة خليجياً وعربياً، فهبطت من المركز الثامن إلى التاسع عربياً، وتراجعت من المركز الخامس إلى الأخيرة خليجياً، وفقاً لتقرير مؤشر مدركات الفساد الصادر أمس عن منظمة الشفافية الدولية.

رئيس مجلس إدارة جمعية الشفافية الكويتية ماجد المطيري، الذي تولى الإعلان عن ترتيب الكويت وتحليل مركزها في المؤشر، خلال مؤتمر صحافي بحضور عدد من أعضاء مجلس الإدارة، بيّن أن التقييم تم بناء على ستة مصادر، عازياً تراجع درجة الكويت في مؤشر مدركات الفساد لعام 2019 إلى تفهقر تقييمها في المصدرين «المنتدى الاقتصادي العالمي» حيث بلغ تقييم الكويت 48 في المئة لعام 2019، وبانخفاض 8 في المئة عن تقييم العام 2018 الذي بلغ 56 في المئة، بالإضافة للتراجع في «مشروع أنواع الديموقراطية» حيث بلغ تقييم الكويت 41 في المئة لعام 2019 وبانخفاض 5 في المئة عن 1018 الذي بلغ 45 في المئة.

وذكر المطيري أن «الإجراءات الحكومية في مكافحة الفساد خلال العامين الماضيين، لا تتوافق مع التطلعات والمطلوب هو تشريعات وإصلاحات حقيقية لتقديم خدمة أفضل»، مشدداً على أنه «آن الأوان لحوكمة القطاع العام، لافتا الى أن الجمعية كانت قد تقدمت بمشروع قانون في هذا الصدد».

وزاد «في كل عام يختار المؤشر نموذجاً له، ففي العام الماضي كان النموذج هو الديموقراطية، أما العام الحالي فركز على الفساد السياسي واليات مكافحته داخل القطاع الحكومي»، موضحاً أن «هناك 6 مصادر يتم من خلالها تحديد ترتيب الكويت، ثلاثة منها تتحدث عن الوضع الاقتصادي، وواحد عن الديموقراطية، واثنين عن مدى نجاعة وملاءمة الإجراءات الحكومية في مكافحة الفساد وتبسيط الإجراءات الحكومية».

وعدد المطيري الطلبات الاثني عشر التي تؤدي إلى تحسن مركز الكويت في المؤشر، وهي:

1 - إعادة إصدار قانون تعارض المصالح.

2 - إنجاز تعديل قانون الهيئة العامة لمكافحة الفساد في شقه المتعلق بالبناء الداخلي الإداري والمالي، وقيامها بواجباتها كما رسمها قانون إنشائها.

3 - إصدار قانون الشفافية وحق الاطلاع على المعلومات.

4 - إصدار قانون التعيين في الوظائف القيادية، وتطبيق مبادئ الكفاءة والجدارة في التعيينات والترقيات.

5 - تطوير تطبيقات الحكومة الإلكترونية وزيادة خدماتها ونشر آليات تقديم الخدمات العامة الإلكترونية، وتبسيط الإجراءات، والقضاء على البيروقراطية في المعاملات الحكومية وتقليص الدورة المستندية.

6 - إصدار قانون الجهاز العام للحوكمة، وتبني الجهات الحكومية لقواعد ومبادئ الحوكمة، وإدارة المخاطر المؤسسية في الجهات الحكومية.

7 - إنفاذ القانون بعدالة على الجميع دون محاباة لإرساء دعائم العدل والإنصاف.

8 - تفعيل المساءلة وخاصة في ما تسفر عنه التقارير الرقابية الصادرة عن الأجهزة الرقابية، وسرعة البت في قضايا الفساد الإداري وانتهاك المال العام لدى كل من النيابة العامة والقضاء.

9 - دعم مؤسسات المجتمع المدني المعنية بمكافحة الفساد، وإشراكها في برامج ومشاريع مكافحة الفساد، وتعزيز حرية الصحافة والإعلام على الصعيد المؤسسي والفردي، ودعم جهود المواطنين في الإبلاغ عن الفساد.

10 - تطوير الديموقراطية الكويتية مثل إقرار اقتراح قانون الهيئة العامة للديموقراطية الذي ينظم الانفاق الانتخابي والمال السياسي والإعلام الانتخابي وإدارة العملية الانتخابية كاملة، وقانون شفافية مجلس الأمة ونزاهته الذي يعزز شفافية البرلمان ويكفل نزاهة الأداء البرلماني، وإعادة رسم الدوائر الانتخابية لتحقيق العدالة، وتطوير النظام الانتخابي لضمان مشاركة جميع الناخبين بعدالة.

11 - مراجعة وتطوير الأنظمة المالية في الدولة وحسن اختيار المسؤولين عنها والالتزام باللوائح والإجراءات المنظمة لدى كل من الجهاز المركزي للمناقصات العامة وأي جهة مفوضة بإجراء التعاقدات والمشتريات وإدارة المخازن في الجهات العامة.

12 - انضمام الكويت إلى عدد من المبادرات المعنية بالشفافية، ومنها: مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة لتعزيز انفتاح العمل الحكومي على الناس، ومبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لقطاع النفط.

ماجد المطيري معلناً ترتيب الكويت في تقرير مؤشرمدركات الفساد (تصوير نايف العقلة)

> **ماجد المطيري: التراجع سببه تفهقر تقييم الكويت بالمنتدى الاقتصادي العالمي ومشروع أنواع الديموقراطية**

12 سبباً للتراجع

في تحليل جمعية الشفافية الكويتية لنتائج الكويت في مؤشر مدركات الفساد، أشارت إلى الأسباب التالية:

1 - البطء الشديد في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي انضمت لها الكويت في 2003 وصادق عليها مجلس الأمة في 2006، فما زال العديد من الالتزامات الدولية لم يتم شيء بشأنه، مثل التصدي لتفشي ظاهرة تعارض المصالح.

2 - ضعف الشفافية وعدم سهولة الوصول إلى المعلومات.

3 - تفشي الواسطة وغياب نظم ومعايير الكفاءة والجدارة في الترقيات واختيار المسؤولين والقيادات وتقييمهم والتجديد لهم.

4 - تفشي البيروقراطية في المعاملات الحكومية وطول الدورة المستندية، وضعف نظم الحكومة الإلكترونية.

5 - بطء تنفيذ العدالة بشكل لافت لدى كل من النيابة العامة والقضاء، وتأخر البت في قضايا الفساد الإداري وانتهاك المال العام.

6 - ضعف المساءلة، خصوصا في ما تسفر عنه التقارير الرقابية الصادرة عن الأجهزة الرقابية.

7 - التضييق على منظمات المجتمع المدني وتراجع دورها بشكل كبير في تعزيز المساءلة المجتمعية.

8 - التضييق على الحريات في الوسائل الإعلامية، وكثرة صدور الأحكام المغلظة ضد حرية الرأي.

9 - ضعف الآليات التي تشجع الناس على المشاركة في الاختيار والرقابة على الأداء البرلماني، والنقص في النظم المتعلقة بالديموقراطية.

10 - استمرار ضعف نظم الإدارة المالية للدولة ومشترياتها وحاجتها إلى تطوير، حيث تغيب آليات صحيحة لاختيار المسؤولين عن تلك الإدارة، وآليات الرقابة والتقييم والتجديد وإدارة المخاطر.

11 - ضعف تطبيقات الحوكمة، وضعف نظم إدارة المخاطر في القطاع العام، وعدم تفعيل تطبيق القوانين.

12 - تأخر تنفيذ استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2019-2024.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٢٠٢٠-١-٢٤	٥	١٤٧٦١

السياسة

مجلس أمة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

بعد تصويت "2 مقابل 2 " وترجيح الجانب الذي ينتمي إليه رئيس اللجنة

"التشريعية" تقر دمج مقترحات العفو... والدلال والعتيبي ينسحبان احتجاجاً

- الدلال: دمج المقترحات الثلاثة في قانون وتقرير واحد خلط الحابل بالنابل
- موقف البعض في اللجنة سياسي سلبي غير قانوني أو دستوري ويعيق عمل المجلس
- "دخول المجلس" تختلف عن "الخلية" وبلاويها فهل يتساوى أولئك بهؤلاء؟!

العتيبي: هناك مماطلة لتأجيل النظر في العفو قدر المستطاع والدليل ما حدث في اجتماع اللجنة

■ عقدت اللجنة التشريعية اجتماعا أمس لبحث الطلب المقدم من المجلس والخاص بتكليفها اعداد تقرير خلال شهر عن المقترحات المقدمة في شأن العفو العام عن المحكومين في بعض القضايا.

نظرت اللجنة ثلاثة مقترحات مقدمة من عدد من الأعضاء، الأول، يتعلق بالعفو العام وفقا للمادة 75 من الدستور في قضية دخول المجلس، اما المقترحان الثاني والثالث فقد قدمهما عضوان للعفو عن المحكومين في قضية خلية العبدلي والنائب السابق عبدالحميد دشتي.

وفيما اعتمدت اللجنة تقريرها أمس الذي جرى فيه دمج المقترحات الثلاثة بعد تصويت عضوين مع الدمج وآخرين ضده وترجيح الجانب الذي ينتمي اليه رئيس اللجنة (خالد الشطي) أعلن مقرر اللجنة النائب محمد الدلال انسحابه والنائب خالد العتيبي من الاجتماع بسبب اصرار عدد من الأعضاء على طريقة اعتماد القوانين وادالتها إلى المجلس.

وقال الدلال في تصريح صحافي: كان النقاش مفيدا جدا يتعلق بالجانب الدستوري والقانوني لكن تحول بعد ذلك الى اصرار البعض على ان توضع المقترحات المتعلقة بالعفو في قضية دخول المجلس مع الاخرى المرتبطة بخلية العبدلي وعبدالحميد دشتي في قانون واحد وتقرير واحد وخلط الحابل بالنابل، مشيرا الى أن المجلس حال بحث الموضوع إما أن يقبل المواضيع الثلاثة أو يرفضها جميعا.

وأضاف، هذا موقف سياسي سلبي غير قانوني وغير دستوري وغير سليم وخلط للأمور بطريقة سيئة للغاية واعاقة لعمل المجلس.

وتساءل الدلال، كيف تفرض علي أنا كعضو في اللجنة التشريعية أو في مجلس الأمة ثلاث قضايا دون منحي حق الاختيار فقضية دخول المجلس تختلف تماما عن خلية العبدلي ومافيها من بلاوي وتختلف كذلك عن الاحكام الصادرة بشأن دشتي وهل تريد مساواة هؤلاء بهؤلاء؟!... لا يستويان.

وأضاف، الغريب في الامر انه كان هناك اصرار على دمج هذه القضايا مع بعضها وكل ما نريده وضع كل قضية في تقرير منفصل والمجلس ينظر لها كل على حدة.

وطالب الدلال رئيس واعضاء مكتب المجلس ورئيس اللجنة التشريعية باعادة النظر في الموضوع والتراجع عن هذه الخطوة الخطيرة والسلبية والسيئة للغاية لانها ستقود المجلس الى صراعات سياسية لسنا بحاجة لها.

وأضاف، نحن مع التصالح لكن وفق اسس قانونية ودستورية سليمة لكن لسنا مع اقحام السياسة والمصالح ومحاولة وأد موضوع العفو العام بهذه الطريقة.

من جانبه أعلن عضو اللجنة النائب خالد العتيبي انسحابه من الاجتماع وزميله الدلال بعد أن أصر بعض الاعضاء على التصويت على المقترحات الثلاثة التي عقد الاجتماع للنظر فيها ودمجها في تقرير واحد وهو ما رفضناه، موضحا ان اللجنة لم تعقد خلال الشهر الذي كلفت فيه للنظر في قانون العفو الشامل اي اجتماع وامس كان اخر يوم من مدة الشهر المحددة للجنة لتقديم تقريرها للمجلس حول قانون العفو الشامل، متسائلا: لماذا طلب رئيس اللجنة مهلة شهرا لاعداد التقرير رغم توفر كل الردود من المجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل والداخلية منذ عام؟!

وأضاف العتيبي، هناك مماطلة في اعداد القانون ويحاولون ان يوجلوا النظر قدر المستطاع وما حصل امس دليلا على محاولات خلط الاوراق ولهذه القضايا وهو ما نبهنا اليه سابقا حول تركيبة اللجنة، وقلنا انها لا تدعم مسار قضايا العفو الشامل الصحيح.

وتابع قائلا: إن اللجنة اجتمعت بحضور اربع نواب هم: خالد الشطي وخليل ابل ومحمد الدلال والعتيبي وكان رأي الشطي وابل ان تدمج التقارير الثلاثة في تقرير واحد يرفع للمجلس حتى يكون الرفض أو الموافقة للجميع وهذا قول خطأ فكل قضية يجب ان تنظر على حدة بظروفها ومسمياتها واحداثها التي تختلف عن القضيتين الأخريين.

وتساءل: كيف تدمج في تقرير واحد بحجة انها ستناقش جميعها في قاعة عبدالله السالم وسيؤخذ رأي النواب بها وهذا لا يجوز ولا نقبل إدخالنا في نفق الجدال الذي يزيد الفرقة بين النواب ولن نخرج بنتيجة بالنهاية، لاسيما أن مجلس القضاء والعدل والداخلية خصصوا رأيا منفصلا لكل قضية على حدة.

وأوضح أنه اقترح على رئيس اللجنة أن نطلب الحكومة ونسمع رأيها في كل قضية على حدة حتى وان كان شفويا اذ كانوا يَرَوْن ان آراءهم السابقة بهذه القضايا قديمة الا انه رفض حضور الحكومة واصروا على ان نصوت ما دفعني والنائب الدلال الى الانسحاب من اللجنة ولم يتم التصويت.

وأضاف: قلت لهم لا مانع من طلب التمديد اسبوعين لعمل اللجنة في هذا التقرير خصوصا في ظل وجود قوانين تخص الحريات قد تبنيتها يمكن ان تفيد دشتي في قضايا الرأي وتدمج مع بعضها وكذلك يستفيد منها شريحة كبيرة من المواطنين وكانت لدي نية للدفع بهذا القوانين لتكون بدلا من قانون العفو الشامل الا انه من الواضح ان هناك توجها اخر لرئيس اللجنة في هذا الشأن.

■ جانب من اجتماع اللجنة التشريعية ويبدو الدلال والعتيبي قبل الانسحاب

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٢٤-١-٢٠٢٠	٧	١٨٢٥٢

الوسط

مجلس أمة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

تفاعل نيابي رافض لدمج قانون العفو الشامل بقضيتي خلية العبدلي وعبدالحميد دشتي

◆ العتيبي : لاخير في وجودنا كممثلين عن الأمة إن لم نوقف هذا التجاوز الخطير

◆ الحجرف : عبث واضح وخلط للأوراق لتشتيت الآراء حول قانون العفو

رياض عواد

خالد العتيبي

نايف المرداس

حمدان العازمي

مبارك الحجرف

قال النائب خالد العتيبي: خُلطت الأوراق ومورس الإقصاء ورفضت كل مطالبنا في التشريعية حيث كانت النية مبيته لإجهاض العفو الشامل والإلتفاف على قرار المجلس ولم يكن أمامنا سوى الإنسحاب وتسجيل موقف أمام الشعب ليدرك حقيقة ما حدث

وأضاف العتيبي: لاخير في وجودنا كممثلين عن الأمة إن لم نوقف التجاوز الخطير على رغبة الأمة الذي تُرجم بطلب نوابها العفو في قضية دخول المجلس تحديداً دون سواها من قضايا

وقال العتيبي رئيس اللجنة التشريعية وبعض نوابها يجب أن يقابله موقف حازم ورسالة نجددها أكثر حزماً مفادها ان لا تعاون مع من يسمح بهذا العبث

واشار العتيبي الى مسعاه اعادة التقرير الى اللجنة التشريعية وفصل قانون العفو في قضية دخول المجلس عن القضايا الاخرى وهذه مسؤولية تاريخية يتحملها رئيس مجلس الامة وأعضاء مكتب المجلس

واختتم العتيبي تصريحه قائلا ما حدث من قبل رئيس اللجنة التشريعية وبعض أعضائها عبث ومخالفة واضحة لقرار المجلس بالاستعجال في مناقشة قانون للعفو محدد في قضية دخول المجلس وليس كما تم بدمج القانون مع العفو عن خلية العبدلي وعبدالحميد دشتي

بدوره قال النائب نايف المرداس: قيام اللجنة التشريعية بدمج قضية خلية العبدلي مع قضية دخول المجلس وقضايا الرأي في قانون أو تقرير واحد خلافا لتكليف المجلس هدفه مكشوف ومعروف وستكون قضية دخول المجلس من أهم الملفات التي تحدد العلاقة بالحكومة الحالية.

وقال النائب ثامر السويط: ما جرى باللجنة التشريعية من عبث وخلط أوراق بين قضية دخول المجلس وخلية العبدلي الإرهابية، أمر مرفوض وتازيم حقيقي يتحمل مسؤوليته رئيس المجلس وأعضاء اللجنة والنواب ولن نصمت عنه

وأضاف السويط يستوي الإصلاح والخيانة..وهل يستوي أمر المصلحين مع الإرهابيين..لم الاصرار على تكفير الشعب بالمؤسسات؟

وقال النائب حمدان العازمي: لن نسمح بخلط الاوراق في قانون العفو العام.. ولن نقبل بدمج مقترحي العفو عن خلية العبدلي وعبدالحميد دشتي مع مقترح قضية

◆ المرداس: قضية دخول المجلس من أهم الملفات التي تحدد علاقتنا بالحكومة الحالية

دخول المجلس.. يجب فصل التقارير والتصويت عليها كل على حده فمن الظلم ان تتساوى رؤوس الشرفاء مع من تحالف مع جهات خارجية للإضرار بوطنه

بدوره قال النائب مبارك الحجرف: ماحصل في اللجنة التشريعية عبث واضح وخلط للأوراق لتشتيت الآراء حول قانون "العفو الشامل" فشتّان بين من كان سلاحه الكلمة لرفض فساد استشرى في البلاد ومن كان يخزّن السلاح لتدمير الكويت والاضرار بها.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	٢٦-١-٢٠٢٠	٤	٣٦١٢

الراي

النيابة العامة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

متورط في شبهات فساد تشمل 4 ملفات

قيادي صحي سابق... إلى النيابة

| كتب عمر العلاس |

استكمالاً للخطوات الاصلاحية في وزارة الصحة، كشفت مصادر مطلعة لـ «الراي» عن إحالة وكيل مساعد سابق في وزارة الصحة الى النيابة العامة بشبهة فساد في 4 ملفات، مؤكدة ان ذلك يأتي حرصاً من الوزارة على الالتزام بتطبيق قانون حماية المال العام وتنفيذاً لتوجيهات سمو رئيس مجلس الوزراء في مجابهة الفساد والمفسدين.

وأشارت المصادر الى ان «قضايا شبهة الفساد سالفة الذكر تخص مشاريع كانت تخضع للمسؤولية المباشرة للقيادي السابق، وأن الإحالة للنيابة جاءت بعد تبين وجود شبهة فساد، إيماناً بدور القضاء الحيوي للبت في تلك القضايا، والنظر في الشبهات للوقوف على الخطوات الإجرائية القانونية اللاحقة لرأي النيابة العامة».

يذكر ان وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الصباح كان أحال عشرات الملفات على النيابة بسبب شبهات تقع في دائرة الجريمة، تنوعت بين إهدار وتعد على المال العام، وتزوير في بعض الأوراق والمحررات الرسمية، وتلاعب في بصمة الدوام.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	٢٦-١-٢٠٢٠	١	١٤٧٦٢

النيابة العامة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

"النيابة" تجدد حجز زوجين إلى الأحد لمخالفتهما الآداب العامة على مواقع التواصل

■ قررت النيابة العامة، امس، استمرار حجز زوجين على ذمة التحقيق إلى الأحد المقبل بتهمة "مخالفة الآداب العامة" في شبكة التواصل الاجتماعي ورفضت إخلاء سبيلهما.

وذكرت مصادر مطلعة لـ"السياسة" ان الزوجين أكدا في التحقيقات أنهما تعمدا نشر الفيديو بشكل مستفز لإثارة المتابعين حتى يتلقوا شتائم وانتقادات حادة ليقوما على أثرها برفع دعاوى قضائية ومن ثم الحصول على تعويضات مالية بسهولة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٢٤-١-٢٠٢٠	٥	١٨٢٥٢

السياسة

قضايا

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

بعد الانتهاء من سماع مرافعة النيابة العامة

"الجنايات" تستمع اليوم إلى دفاع "ضيافة الداخلية"

كتب ـ جابر الحمود:

تستمع محكمة الجنايات اليوم برئاسة المستشار متعب العارضي، الى دفاع المتهمين في قضية ضيافة الداخلية بعد أن انتهت من سماع مرافعة النيابة العامة في الجلسة السابقة.

وقد ذكر نائب مدير نيابة الأموال حمود الشامي للمحكمة، ان أسماء وردت في كشف يتعلق بقضية "ضيافة الداخلية"، هي "مجرد أسماء من الإنترنت لسعوديين تقدموا لطلب وظيفة بالسعودية ولا علاقة لهم بالأمن".

وقدم كشفا بأسماء (ضيافة الداخلية)، كاشفاً أن "الأسماء الأمنية السرية التي استضافتها الداخلية هي الأسماء ذاتها التي نشرت في السعودية لأشخاص يبحثون عن وظيفة، إلا أنه في كل مرة كان يتم استضافتهم مع تغيير الرتب، فالشرطي يصبح لواء واللواء يصبح شرطياً، رغم عدم وجود أي علاقة لهذه الأسماء بالأمن".

وذكر أن المتهم عادل الحشاش اتفق مع المتهمَين أحمد الخليفة ووليد الصانع، والموظفين المتهمين وملاك الفنادق على تشكيل تنظيم للاستيلاء على أموال الداخلية بـ31 مليون دينار.

وخاطب الشامي المتهمين في القضية قائلاً إن "الوطنية ليست ثوباً نرتديه أو نشيداً نردده"، مشدداً على أن "الوطنية هي الحفاظ على الوطن وأمواله".

أما محامي الدولة فيصل القطان، فرأى خلال مرافعته، أن المتهمين قاموا بأفعال "لا يقرها وطن ولا تحلها شريعة السماء، فهؤلاء ضحيتهم الدولة وتمت الجريمة ممن يفترض أن يحافظ ويصون مال الدولة، لكنه الوهم والسراب الخادع والبريق الزائف الذي أعمى عقول الطامعين وبصائرهم وأوهمهم".

من جانبها، اعتبرت إدارة الفتوى والتشريع، خلال مرافعتها في القضية، أن المتهمين استحدثوا الطرق ووضعوا الخطط والسبل وجمعوا كل ذلك ليعيثوا في الارض فساداً ويستبيحوا المال العام.

وطالبت في ختام مرافعتها بـ"توقيع أقصى العقوبات على المتهمين، ورد ضعف المبالغ المستولى عليها، مع أداء مبلغ 5001 دينار على سبيل التعويض المدني الموقت".

وأثناء الجلسة، عرضت نيابة الأموال على بروجكتر أمام المحكمة، الأسماء الواردة من ديوان المحاسبة، للذين استضافتهم وزارة الداخلية كوفود أمنية سرية، كما عرضت كشفا من الإنترنت لذات الأشخاص يطلبون وظيفة في السعودية.

وكانت محكمة الجنايات سبق أن استمعت الى شهادة محاسبين ومدققي الحسابات في وزارتي الداخلية والمالية في جلسات ماراثونية، وقررت محكمة الجنايات منع سفر جميع المتهمين، لحين الفصل في الدعوى، وكلفت النيابة العامة بإشعار الداخلية وزارتي الداخلية والمالية بشأن إيقاف المتهمين المخلى سبيلهم عن العمل لدى وزارتي الداخلية والمالية، لحين الفصل في موضوع الدعوى.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	٢٦-١-٢٠٢٠	٥	١٨٢٥٣

الراي

أحكام قضائية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

10 سنوات لمواطن وزوجته السورية

32 سنة أحكام خلية «داعش» المتهمين بالتخطيط لتفجير مسجد

| كتب أحمد لازم |

قضت محكمة التمييز امس، برئاسة المستشار صالح المريشد، في قضية تنظيم «داعش» المتهم فيها مواطن كويتي وزوجته السورية اللذين قبض عليهما في الفيلبين، بالاضافة الى 3 آخرين منهم كويتيّان وسوري، بأحكام وصلت إلى أحكام بالحبس بنحو 32 سنة، حيث قضت بحبس المتهمين الاول والثاني والثالث 10 سنوات مع الشغل والنفاذ، وبراءة المتهم الرابع وبحبس المتهم الخامس سنتين و4 اشهر مع الشغل والنفاذ، على تهم التخطيط لتفجير مسجد جعفر بن أبي طالب، واساءة استعمال الهاتف.

وسبق لمحكمة الجنايات أن أصدرت حكمها بحبس المتهم الاول 15 سنة مع الشغل والنفاذ، وحبس المتهمين الثاني والثالث 10 سنوات مع الشغل والنفاذ، وببراءة المتهم الرابع سوري الجنسية، وبحبس المتهم الخامس 3 سنوات مع الشغل والنفاذ. وكانت محكمة الاستئناف في جلسة علنية قد وجهت التهم للمتهمين بأنهم انضموا الى تنظيم الدولة الاسلامية بالعراق والشام «داعش» الذي ينتهج الفكر التكفيري المتطرف المناهض لسلطات الدولة، والداعي الى عصيانها بغية هدم نظمها الاساسية والانقضاض بالقوة على النظامين الاجتماعي والاقتصادي القائمين بالبلاد، وذلك بطرق غير مشروعة، اضافة الى إساءة استعمال احدى وسائل الاتصالات «الهواتف المحمولة».

ووجهت للمتهمين من الاول حتى الثالث انهم ارتكبوا عمدا فعلا يؤدي الى المساس بوحدة البلاد وسلامة اراضيها، بأن اتفق المتهم الاول مع الثاني على تصنيع مفرقعات، وكلفا المتهم الثالث برصد وتصوير مقاطع فيديو لمساجد الطائفة الشيعية، فقام الاخير بتصوير مقطع فيديو لمسجد جعفر بن ابي طالب تمهيداً لتفجيره، واتفق الثلاثة على ارتكاب الجناية محل الاتهام السابق وأعدوا العدة لذلك على وجه لا يتوقع معه ان يعدلوا عما اتفقوا عليه. ووجهت للمتهمين الاول والثاني انهما شرعا في تصنيع مفرقعات، قبل الحصول على ترخيص من الجهة الادارية المختصة بأن اتفقا على ذلك وأعد المتهم الثاني أدوات ومواد لتصنيعها، بقصد ارتكاب الجريمة، وقد اوقف ارتكاب الجريمة لسبب لا دخل لارادتهما فيه، وهو ضبطهما.

ووجهت للمتهم الاول أنه درب المتهم الثاني على صنع المفرقعات بقصد الاستعانة به في تحقيق غرض غير مشروع، وكان ذلك على طريق الاتصال به عبر حسابه بموقع التواصل الاجتماعي «تلغرام» وبالفعل نشر عبر حسابه ببرنامج التواصل الاجتماعي «التلغرام» وعبر حسابه في «تلغرام» معلومات عن كيفية تصنيع المواد المتفجرة، وقام بتقديم مبلغ مالي قدره 200 دينار للمتهم الثالث، بنية استخدامه لارتكاب عمل ارهابي وذلك لشراء كاميرا لتصوير مقاطع فيديو لمسجد جعفر بن ابي طالب، للوقوف على مداخله تمهيداً لتفجيره.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٢٤-١-٢٠٢٠	٧	١٤٧٦١

الراي

أحكام قضائية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«التمييز» قضت بتغريمهما 20 ألف دينار

عزل الملحقين المالي والصحي بواشنطن

| كتب أحمد لازم |

أيدت محكمة التمييز، أمس، حكم محكمة الاستئناف بتغريم مواطنة تعمل كملحق مالي ومواطن يعمل كملحق صحي بالمكتب الصحي التابع للسفارة الكويتية في واشنطن 20 ألف دينار، وعزلهما من الوظيفة بتهمة الاضرار غير العمدي بالمال العام، بعد تغيير وصف التهمة هدر المال العام والتزوير.

وكانت محكمة الاستئناف سبق وأن ألغت حكم محكمة أول درجة الصادر بحق المواطنة (ح.ش)، التي كانت تشغل منصب الملحق المالي في المكتب الصحي في واشنطن بالحبس سبع سنوات مع الشغل والنفاذ وإلزامها برد المبالغ التي استولت عليها التي تقدر بـ875 ألف دولار، وتغريمها ضعف المبلغ واكتفت بعزلها من وظيفتها وتغريمها 20 ألف دينار، بعد تغيير وصف التهمة الى الاضرار غير العمدي بأموال وزارة الصحة.

وكانت الجهات الرقابية في الكويت سبق ان اشتبهت بتورط المدعوة في مخالفات وأرسلت فريق تدقيق مالي للمكتب الصحي، حيث اشتملت ملاحظات فريق التدقيق على مخالفات مالية وإدارية عديدة وتزوير فواتير مستشفيات اميركية لفحوصات واجراءات طبية وهمية لمواطنين كويتيين وتقاضي اجور عن تلك الفحوصات.

كما تضمنت الملاحظات تزوير المدعوة تواقيع المرضى المبتعثين للعلاج بالخارج وتسلم مخصصاتهم وتسليمهم جزءاً منها، وهو ما دفع وزارة الصحة لإحالتها إلى النيابة العامة.

5 سنوات سجناً لمواطن... «داعشي»

| كتب أحمد لازم |

أيّدت محكمة التمييز أمس برئاسة المستشار صالح المريشد حكم محكمة الاستئناف القاضي بحبس مواطن 5 سنوات مع الشغل والنفاذ، عن تهمة الانضمام الى تنظيم «داعش» في سورية والقتال مع التنظيم، في معارك ضد الجيش السوري، وأصيب خلالها بعدد من الأعيرة النارية.

وتتلخص الواقعة لدى ضبط المتهم من قبل جهاز أمن الدولة أثناء عودته من تركيا في مطار الكويت الدولي، وتبيّن أنه مصاب بأعيرة نارية، وتم نقله على الفور الى المستشفى العسكري، تحت حراسة مشددة لتلقي العلاج، وتم ابلاغ النيابة العامة التي باشرت التحقيق معه وتوجيه التهم إليه، وإحالته الى المحكمة حيث كان يتم إحضاره على سرير طبي، للمثول أمام المحكمة التي سبق وأن أخلت سبيله.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	٢٤-١-٢٠٢٠	٧	١٤٧٦١

السياسة

إعلان

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزارة العدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني، وذلك يوم الاثنين الموافق 17/ 2/ 2020 - قاعة -48 بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحا، وذلك تنفيذا لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم 36/ 2019 بيوع/1.

المرفوعة من: ورثة المرحومة الشيخة/ نجاة إبراهيم حمود الجراح الصباح وهم:

1 - الشيخ/ احمد علي صباح الناصر الصباح

2 - الشيخ/ صباح علي صباح الناصر الصباح

3 - الشيخ/ محمد علي صباح الناصر الصباح

ضد:

ورثة المرحوم الشيخ/ إبراهيم حمود الجراح الصباح وورثة المرحومة الشيخة/ لولوه العبدالله الجابر الصباح، وهم:

اولا: الشيخ/ عادل إبراهيم حمود الجراح الصباح

ثانيا: الشيخ/ منير إبراهيم حمود الجراح الصباح

ثالثا: الشيخة/ منيرة إبراهيم حمود الجراح الصباح

رابعا: الشيخة/ رابحة إبراهيم حمود الجراح الصباح

خامسا: الشيخة/ عناية إبراهيم حمود الجراح الصباح

سادسا: ورثة المرحوم الشيخ/ ناصر إبراهيم حمود الصباح، وهم:

1 - الشيخ/ جراح ناصر إبراهيم حمود الجراح الصباح

2 - الشيخ/ يوسف ناصر إبراهيم حمود الجراح الصباح

3 - الشيخة/ شوق ناصر إبراهيم حمود الجراح الصباح

اولاً: أوصاف العقار:

(طبقاً لشهادة الأوصاف المرفقة)

الوثيقة رقم 7124/ 2008 الكائن بمنطقة الدعية- قسيمة رقم 17 قطعة رقم 5 من المخطط رقم م/27855 ومساحته 750م2 وذلك بالمزاد العلني بثمن أساسي قدره 1.125.000 د.ك.

- العقار موضوع النزاع عبارة عن أرض فضاء بمساحة 750م2 يحدها على اليمين عقار بيت القسيمة رقم (4) وعلى اليسار أرض فضاء.

- القسيمة رقم (5) عبارة عن ارض فرزت إلى أرضين أرقام 17 و18.

- العقار موضوع النزاع بطن وظهر يطل على شارع 60 وشارع الدائري الثاني.

ثانيا: شروط المزاد:

أولاً: يبدأ المزاد بالثمن الاساسي المبين قرين العقار، ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل، بموجب شيك مصدّق من البنك المسحوب عليه، او بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانيا: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه ان يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالثا: فإن لم يودع من اعتمد عطاؤه الثمن كاملا وجب عليه إيداع خمس الثمن على الاقل، والا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعا: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه، إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوبا بإيداع كامل ثمن المزاد، ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

خامسا: إذا لم يقم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملا في الجلسة التالية، ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر، تعاد المزايدة فورا على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة، ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته. ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سادسا: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ، ومقدارها 200 د.ك، واتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

سابعا: ينشر هذا الإعلان تطبيقا للقانون، وبطلب المباشرين لإجراءات البيع، وعلى مسؤوليتهم، دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية اي مسؤولية.

ثامنا: يقر الراسي عليه المزاد انه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

تنبيه:

1 - ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقا للمادة 266 من قانون المرافعات.

2 - حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة ايام من تاريخ النطق بالحكم طبقا للمادة 277 من قانون المرافعات.

3 - تنص الفقرة الأخيرة من المادة 276 من قانون المرافعات، انه "إذا كان من نزعت ملكيته ساكنا في العقار بقي فيه كمستاجر بقوة القانون، ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه باجرة المثل".

ملحوظة هامة:

يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسائم أو البيوت المخصصة لاغراض السكن الخاص، عملا بأحكام المادة 230 من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم 9 لسنة 2008.

المستشار
رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاحد	٢٦-١-٢٠٢٠	٥	١٨٢٥٣

وفيـــات

الوفيات

● **هيله فرج أمان، 90 عاماً،** (شيعت)، الرجال: الشامية، ق7، ش عبدالله الرومي، م50، تلفون: 99933535، النساء: الشامية، ق3، ش عبدالله الرومي، م87، تلفون: 99017103

● **عبيد ثامر عتيق العتيبي، 79 عاماً،** (شيع)، الرجال: ديوان صنت العتيبي، الفحيحيل، ق4، شارع محمد عبدالعالي العتيبي، م180، تلفون: 51616226، النساء: الفحيحيل، ق2، ش6، م47

● **دليّل مبارك طلق الميع، زوجة/ زبن دهيسان الميع، 70 عاماً،** (شيعت)، الرجال: الصباحية، ق2، ش11، م60، ديوان دهيسان زبن الميع، تلفون: 50642888، النساء: الصباحية، ق2، ش11، م66، تلفون: 65591111

● **شيخة فهد عبدالرحمن الجسار، زوجة/ عبدالعزيز عبدالله المنصور، 62 عاماً،** (شيعت)، الرجال: العزاء في مقبرة الصليبخات فقط، تلفون: 99612363، النساء: بيان، ق7، ش الأول، ج13، م11

● **حسين أحمد مكي الصيرفي، 74 عاماً،** (شيع)، الرجال: مسجد البحارنة، الدعية، مقابل محطة البنزين، تلفون: 99553336، النساء: القصور، ق6، ش4، م43

● **حاجي علي حسين خاجة، 92 عاماً،** (شيع)، الرجال: حسينية علي الموسوي، بنيد القار، تلفون: 99463699، النساء: حسينية علي الموسوي، شرق، تلفون: 66565242

● **مريم جاسم محمد المزعل، أرملة / محمد نايف محمد المزعل، 75 عاماً،** (شيعت)، الرجال: حطين، ق1، ش113، م22، تلفون: 99702970، النساء: جابر العلي، ق6، ش4، م25، تلفون: 99063005

● **حصة محروت الشمري، أرملة/ جعيثن جزاع فليفل الشمري، 90 عاماً،** (شيعت)، الرجال: الجهراء القديمة، ش عبدالله بن جدعان، ق2، ش32، ديوان جعيثن جزاع فليفل، تلفون: 66289942، النساء: الجهراء القديمة، ش عبدالله بن جدعان، ق2، ش32، تلفون: 66266656

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

الجمعة ٢٤-١-٢٠٢٠

الوفيات

● **عباس خسروه حسين خسروه، 61 عاماً، (شيع)،** الرجال: مسجد مقامس، الرميثية، تلفون: 94440164، النساء: حسينية أبا الفضل العباس، الرميثية، ق12، ش122، م5، تلفون: 97960166

● **عبدالله عبدالسلام حسن بندر الرفاعي، 29 عاماً، (شيع)،** الرجال: البدع، ديوان السيد عبدالوهاب الرفاعي، بجانب فندق الريجنسي، تلفون: 99057104، النساء: المنقف، ق1، ش113، م38، تلفون: 55754445

● **هيا سلمان محمد الريش، أرملة/ إبراهيم حمد محمد الريش، 82 عاماً، (شيعت)،** الرجال: ضاحية مبارك العبدالله، غرب مشرف، ق2، ش202، م26، تلفون: 66111576 - 65584458، النساء: القادسية، ق8، شارع عبدالعزيز الدعيج، م53، تلفون: 99475750 - 55557177

● **زكية خليل عباس الحمر، أرملة/ سيد صادق سيد كاظم بهبهاني، 76 عاماً، (شيعت)،** الرجال: حسينية بوعليان، الدعية، ق2، شارع محمد حسين بوعليان، م14، تلفون: 66888865، النساء: الرميثية، ق3، شارع طاهر البغلي، ج33، م10، تلفون: 66003799

● **طيبه هزيم عبدالله الهزيم، زوجة/ عبدالرحمن عبد اللطيف عبدالله الدعي، 76 عاماً، (شيعت)،** الرجال: مبارك الكبير، ق8، ش2، م31، تلفون: 98884555، النساء: بيان، ق9، الشارع الأول، ج2، م2، تلفون: 99845445

● **نزال عويد العازمي، 90 عاماً، (شيع)،** الرجال: الصباحية، ق3، ش13، م356، تلفون: 66655111 - 66647793، النساء: الصباحية، ق3، ش3، م356، تلفون: 99386077

● **عبدالعزيز حسن عبدالله الشطي، 84 عاماً، (شيع)،** الرجال: الصديق، ق5، ش501، م284، تلفون: 55555167، النساء: الصديق، ق5، ش501، م284، من المدخل الرئيسي، تلفون: 99761461

● **فيصل عبدالنبي، عبدالله القطان، 79 عاماً، (شيع)،** الرجال: المنصورية، حسينية الأوحد، شارع جاسم الوزان، م3، تلفون: 97887755، النساء: المنصورية، حسينية الأوحد، ق1، ش12، م12، تلفون: 99878187. (ملاحظة: يبدأ العزاء غداً الإثنين)

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

الاحد ٢٦-١-٢٠٢٠